موقع التفريغ
للدروس العلميّة والبحوث الشرعيّة
www.attafreegh.com

تَعلِيقَاتُ

الشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي

على

التَّيْسِير الْمُجَلَّى فِي نَظْمِ الْقَواعِدِ الْمُثْلَى

للشيخ سُلطان بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَبْهان

النسخة الإلكترونية الأولىٰ

بسم الله الرَّحمٰن الرحيم

الحمدُ لله الَّذي جعلَ الدِّين يُسرا بلا حَرج، والصلاةُ والسلامُ علىٰ المبعوثِ بالحنيفية السمْحَة دون عِوَج، وعلىٰ آله وصحبه ومَن علىٰ سبيلهم دَرج.

أما بعد..

فهٰذا شرح **الكتاب الحادي عشر** من المرحلة الأولى من برنامج «تيسير العلم» في **سنته الثانية**، وهو كتاب «التَّيْسِيرُ الْمُجَلَى فِيْ نَظْمِ الْقَواعِدِ الْمُثْلَى» الشَّيخِ سُلطان بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَبْهان -وفقه الله-، وهو الكتاب الحادي عشر في التعداد العام لكتب البرنامج.

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

بِسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيم

بِسْمِ الَّذي لَهُ الصِّفاتُ الْحُسْنَىٰ ... الْواحِدِ الْمَولَىٰ إِلَيهِ تُبْنَا
وَالْحَمْدُ للهِ عَلَىٰ الإِنعامِ ... حَمْدًا كَثيرًا سائِرَ الأَيَّامِ
ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ تَتْرَىٰ ... عَلَىٰ الرَّسولِ ما رَأَينا الْفَجْرا
وَآلِهِ وَجُملَةِ الصَّحابَهْ ... ما أَودَقَتْ وسْطَ السَّما سَحابَهْ
وَسائِرِ الأَسلافِ بِالإِحْسانِ ... مَا غَرَّدَ الْحَمامُ فَوقَ الْبَانِ
وَبَعْدُ: فَالْعَقيدَةُ السَّوِيَّهْ ... وَما انطَوَتْ بِحُكمِهِ الطَّوِيَّهْ
وَالْعِلْمُ بِالأَسْماءِ وَالصِّفاتِ ... وَما يَجوزُ عَزْوُهُ لِلذَّاتِ
مَباحِثٌ جَليلَةٌ مُهِمَّهْ ... وَفَهمُها مِمَّا يُفيدُ الأُمَّهْ
قَد قيلَ عَنها زُبدَةُ الرِّسالَهْ ... نَعرِفُ مِنها رَبَّنا وَما لَهْ
وَما يَجوزُ أو عَلَيهِ يَمتَنِعْ ... وَما بِهِ كَلامُ خَصْمٍ يَندَفِعْ
وَحَقُّهُ الَّذي لَهُ عَلَينا ... مِمَّا أَتَىٰ النَّبِيُّ بِهِ إِلَينا

بيَّنَ الناظمُ -وفقهُ اللهُ- منزلةَ مباحثِ العقيدةِ عمومًا، والأسماءِ والصفاتِ خصوصًا، ووصفها بالجلالةِ والأهميةِ؛ إذ قال: (**مَباحِثٌ جَليلَةٌ مُهِمَّة**).

والناسُ محتاجُون إليها حاجةً عظيمة؛ كما قال: (**وَفَهمُها مِمَّا يُفيدُ الأُمَّة**).

ومبنى تعظيمِ علمِ العقيدةِ عامة، ومِنهُ الأسماءُ والصفاتُ ردَّهُ الناظمُ إلى أربعةِ أصول:

أولها: أنَّها زبدةُ الرِّسالة التي بَعثَ اللهُ ﷻ بها الأنبياءَ والرسلَ إلى أُممهم؛ فالمقصودُ الأعظم من بعثهم تعريفُ النَّاسِ بربهم، لتمتَلئ قلوبهم بمحبته وتعظيمه وعبادته واعتقادِ ما لهُ من الكمالات، وتنزيهه عن العيوبِ والنقائص.

وثانيها: معرفةُ الرَّبِّ وما له من حقٍّ، وما يجوز أو يمتنع عليه.

وثالثها: معرفةُ ما يندفعُ به كلامُ الخصومِ المخالفين.

ورابعها: معرفةُ حقِّ اللهِ علينا الذي بُعِث به النبي ﷺ بشيرًا ونذيرًا.

ولأجلِ هٰذا فَضَلُ علمِ التوحيدِ والاعتقادِ، وصارَ منهُ قدرٌ لا يُصحح الدِّين إلا به، فمن فرغَ من معرفته مُضيِّعًا أصلَ الدين، مُعرضًا عنه؛ فليسَ له من الإسلامِ نصيبٌ؛ ولهذا قال مُنشِدُكم قديمًا:

وبعدُ فالتوحِيدُ عِلمٌ يَفضُلُ ... على العلومِ كُلِّها وينبُلُ
قد أوجبَ الرَّحمٰنُ منه قدرًا ... ليسَ يصحُّ الدِّينُ حتى يُدْرَى

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

لِـذاكَ رُمـتُ الـنَّظمَ لِلقَواعِـدِ ... قَواعِـدٍ مُثلَـى لِكُـلِّ ناقِـدِ
قَـد صـاغَها الشَّـيخُ الإمـامُ نَثـرَا ... وَصُـغتُها - أَرجـو الثَّـوابَ - شِـعْرا
حَتَّـى تَكُـونَ سَـهلَةً لِلطَّالِـبِ ... فِـي حِفظِهـا وَهْـوَ مِـنَ الْمَطالِـبِ
« مُصَـدِّرًا لأَوَّلِ الْقَواعِـدِ ... بِـ(اعْلَـمْ) لِتَـدرِي الْبَـدءَ بِالْقَواعِـدِ »
وَاللّـهَ أَرجُـو أَنْ يُـتِمَّ النِّعْمَـهْ ... وَأَنْ يَقِينَـا شَـرَّ كُـلِّ نَقمَـهْ
وَذَا أَوانُ الْبَـدءِ فِـي الْمَقصُـودِ ... بِعَـونِ رَبِّـيْ الْقـادِرِ الْمَعبُـودِ

ذكرَ الناظمُ -وفقهُ الله- في هٰذه الجملةِ مُرادهُ مِن هذا النَّظم، وهو نظمُ كتابٍ منثور اسمه: «القَواعِدُ الْمُثلَى» لِلعَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ رَحمةً واسِعة.

أَلَّفهُ مُصنِّفهُ نَثرًا جامعًا مَعاقِدَ هذا العلم وقواعده، فعمدَ الناظمُ -وفقهُ الله- إلى صياغتها شعرًا ابتغاءَ تسهيلها على الطالبِ، كما قال:

(حَتَّـى تَكُـونَ سَـهلَةً لِلطَّالِـبِ ... فِـي حِفظِهـا وَهْـوَ مِـنَ الْمَطالِـبِ)

وابتغى صاحبُ الأصلِ -وهو الشيخ ابْنِ عُثَيمِينَ- جعلَ صيغةٍ يُدَلُّ بها على أَوَّلِ القاعدة، فاختار لفظ: (اعلم)؛ كما أشار إليه في قوله الـمُدخل هنا:

«مُصَـدِّرًا لأَوَّلِ الْقَواعِـدِ ... بِـ(اعْلَـمْ) لِتَـدرِي الْبَـدءَ بِالْقَواعِـدِ »

ومعنى قولنا: (قوله المدخل هنا)؛ لأن ما جُعِل بين قوسين صغيرين، فهذا من نظمِ الشيخ مُحَمَّد نفسه، وما كانَ غيرَ ذلك فهو للناظم.

والقاعدةُ اصطِلاحًا: هي قضيةٌ كُلية.

وتتنوعُ قواعِد العلومِ، ففي كلِّ علمٍ قواعدُ أُسِس عليها، ويختلفُ أهلُ العلم في اتِّساع القاعِدة وضيقها.

فهي عند الفقهاء مختصةٌ بما كان منثورًا في جميعِ أبواب الفقه، فما نُثِر ثم التأمَ في أصلٍ واحد سُمِّي قاعدة.

فالقاعدةُ الفقهية هي: قضيةٌ كليةٌ منثورةُ الأبوابِ في جُزئياتِها.

فتكونُ الجزئياتُ متفرقةً في أبوابِ الفقه.

أمَّا في علمِ العقائدِ فإنَّهم قدْ يُطلقون القاعدةَ على معنًى أضيقَ من ذلك، فيُريدون به ما يُريد الفقهاءُ من الضابطِ، فإن الفقهاءَ يجعلون الضابطَ مختصًّا ببابٍ دون غيره: كقولِهم: (لا حيض قبل تسعٍ، ولا بعد خمسين)، فهذا ضابطٌ لاختصاصه ببابٍ واحدٍ من أبواب الفقه، وهو بابُ الحيض.

ومن هُنا فإنَّ المذكورَ في هذا الكتابِ نثرًا ونظمًا هو أشبه بالضوابط منه بالقواعد؛ لأنه يتعلقُ بـابٍ واحـد من أبواب المعتقد وهو بابُ الأسماءِ والصفاتِ، وتسمَّيتهُ قاعدةً هو من بـابِ التوسُّـعِ في اللفـظ، وتوسـيعُ المصطلح قبل استقراره وبعده واسعٌ.

والفقهاءُ يُوجدُ منهم من يُعمِلُ القاعدةَ بمعنى الضابط، والضابطَ بمعنى القاعدة؛ كما ذكرهُ السُّـبْكِيُّ في قواعده.

وعلمُ الاعتقادِ لا زالَ مفتقرًا إلى قواعدَ تضبِطُه، فهو محتاجٌ إلى صياغةِ مدونةٍ وافيةٍ في قواعد المعتقد.

والقواعدُ المذكورةُ في هذا الكتابِ نثرًا ونظمًا سُمِّيت بـ«القواعد الـمُثلَى».

والْـمُثلَى: مؤنث أمثل، والأمثلُ هو الأفضل.

وقواعدُ الأسماءِ والصفات ترجعُ إلى ثلاثةِ أصول -نسجَ عليها مؤلفُ الأصلِ وتبعهُ النَّاظم-:

أولها: قواعدُ تتعلقُ بأسماءِ الله الحسنى.

وثانيها: قواعدُ تتعلقُ بصفاتِ الله العلا.

وثالثها: قواعدُ تتعلقُ بأدلةِ الأسماءِ والصفات.

قال الناظِمُ وفقـهُ اللّٰه:

[الْبابُ الأَوَّلُ: قَواعِد فِي أَسْماءِ اللّٰهِ تَعَالَى؛ وَتَحتُهُ: سَبعُ قَواعِد]

هذا هو القسمُ الأول من القواعدِ المتعلقة بهذا الباب، وهي قواعدُ في أسماءِ الله ﷻ.

والاسم الإلهي: هو ما دَّلَ على ذاتِ الله ﷻ مع كمالٍ مُتعلقٍ به، مثلُ: الله، والرَّحمٰن، والعزيز.

وعدّةُ القواعدِ المذكورةِ في البابِ المتعلقةِ بالأسماءِ هي سبعُ قواعد.

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

الْقَاعِدَةُ الأُوْلَى

أَسْمـاءُ رَبِّـي بالِغَـاتُ الْحُسْـنِ ... وَلا يُحـاطُ قَـدْرُها بالـذِّهْنِ
وَذاكَ كَـ(الْحَـيِّ الْقَـدِيرِ الْقـاهِرِ) ... فَاسْـمُهُ عَـن كُـلِّ نَقْـصٍ قَـد بَـرِي
(حَياتُـهُ) تَسـتَلزِمُ الْكَمَـالاَ ... وَالنَّـومَ يُنْفَـىٰ عنـهُ وَالـزَّوالاَ
كَـذا (الْقَـدِيرُ) قُـدرَةً مَقرُونَـهْ ... «بِقَهـرِهِ وَكُـلُّ قَهْـرٍ دُونَـهْ»
وَ(الْعِلـمُ) مَوصُـوفٌ بِـهِ الـرَّحْمَنُ ... وَالْجَهْـلُ يُنْفَـىٰ عَنـهُ وَالنِّسْـيانُ
وَالاسْـمُ إِنْ أَضَـفتَهُ لِلآخَـرِ ... يَـزدادُ حُسـنًا فَـوقَ حُسـنِ الآخَـرِ

ذكرَ النَّاظِمُ -وفقهُ اللهُ- هُنا القاعدةَ الأُولى وتتضمَّنُ: **أنَّ أسماءَ اللهِ ﷻ كلها حسنى**؛ أي بالغةٌ في الحُسن غايته، وهي كذلك؛ لأنها صفاتُ كمالٍ لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجوه: لا احتمالًا ولا تقديرًا، فهي بالغةٌ في الحُسن منتهاه.

وعَجِزَ المخلوقُ عن الإحاطةِ بقدرِها لِقصورِه عن إدراكِها فيما يفرضُه الذِّهن أو يتصوره، كما قال الناظم: (**وَلا يُحاطُ قَدْرُها بِالذِّهْنِ**): أي لا فرضًا ولا تصورًا.

وَحُسْنُ أسماءِ الله ﷻ يشملُ شيئين:

الأول: ثبوتُ كمالِ الاسمِ لله ﷻ.

والثاني: نفيُ النقصِ المُقابلِ لهُ.

فاسمُ الله «الحي» مثلًا يستلزمُ كماله، مع نفي ما يُضادُّ ذلك من النَّوم والزَّوال.

واسمُ «القَدير» يستلزمُ قدرته التَّامة بقهره لخلقِه، ونفيُ ما يُضادُّ ذلك وهو عجزُه.

واسم «العليم» يستلزمُ إثباتَ كمالِ علمه وإحاطته، ونفيُ ضِده من الجهلِ والنسيان.

وَحُسْنُ الأسماءِ الحُسنى نوعان:

الأول: حسنٌ باعتبارِ انفرادِ الاسمِ عن غيره، نحو «الله» في قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٨].

والثاني: حسنٌ باعتبارِ اقترانِ الاسمِ بغيرِه، فيحصلُ بجمعِ الاسمِ إلى الآخر كمالٌ فوق كمال، مثاله: قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾ [إبراهيم]؛ فاقترنَ اسمُه العزيز باسمه الحكيم.

واسمُ «العزيز» يتضمنُ صفةَ العزةَ،

واسمُ «الحكيم» يتضمنُ صفةَ الحكمةِ والحُكمِ والإحكام،

وإذا جُمِعا فقِيلَ: «العزيزُ الحكيمُ» ظهرَ كمالٌ آخر نشأ من الجمع، وهو أنَّ عِزَّته ﷻ مقرونةٌ بحكمته، وتمامِ حُكمِه، ومتانةِ إحكامه، فلا تقتضي جورًا، ولا ظلمًا، ولا إساءةً، ولا غير ذلك من النَّقائص.

فمن أعظمِ مظاهرِ الكمالِ الإلهي ما يبدو من المعاني في الأسماءِ المقترنةِ لهُ ﷻ، فإنَّ قَرْنَ اسمٍ بآخر على وجهٍ ما يُفيدُ كمالًا مجتمعًا لا يكونُ في أحدِ الاسمين على الانفرادِ.

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقاعِدَةُ الثَّانِيَةُ

«أَسْماؤُهُ اِعْلَمْ كلُّها أَعْلامُ ... وَضِمْنُها صِفاتُهُ الْعِظامُ»
«وَهْيَ عَلَى الأَوَّلِ لِلتَّرادُفِ ... أَمَّا عَلَى الثَّانِيْ فَلِلتَّخالُفِ»
وَذاكَ نَصَّا جاءَنا وَعَقلا ... وَخالَفَ الضُّلَّالُ هَذَا الأَصْلا

ذكرَ الناظمُ – وفقهُ الله– القاعدةَ الثانيةَ من قواعدِ الأسماء الحسنى، ومضمنها: **أنَّ أسماءَ اللهِ ﷻ أعلامٌ وأوصاف**، فهي أعلامٌ باعتبارِ دلالتها على الذات، فتكونُ من هذه الجهةِ مترادفة؛ لأنَّها تدلُّ على مُسمًّى واحد، فاسمُ اللهِ، واسم الرحمنِ، واسم الرحيمِ كلها دالة على مُسمًّى واحدًا.

وهي أيضا أوصافٌ باعتبار دلالتها على المعاني، فتكونُ من هذه الجهةِ متباينة؛ لدلالةِ كُلِّ واحدٍ منها معنىً يختصُ به، فالمعنى الذي يتضمنه اسمُ «الله» غير المعنى الذي يتضمنه اسمُ «الرَّحمٰن» غير المعنى الذي يتضمنه اسمُ «العليم».

ومن المتقرِّرِ أن كلَّ اسمٍ من أسماءِ الله ﷻ يتضمنُ معنًى لا يشاركُه فيه غيرُه، وإن اجتمعا في أصلٍ واحد: كالرَّحمن والرَّحيم.

فإن الرَّحمن والرَّحيم يجتمعانِ في أصلِ الرَّحمة، لكن يفترقان في أنَّ «الرَّحمن» دالٌ على صفةِ الرَّحمة حالَ تعلُّقها بالله ﷻ، وأن «الرَّحيم» دالٌ على صفةِ الرَّحمة حال تعلُّقها بالمرحومين، فبينهُما فرقٌ.

والتباينُ هو المقصود بقولِ النَّاظم: (**أَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلِلتَّخالُفِ**): أي للمباينة.

وقد دَلَّ على كوِّن أسماءُ الله أعلامًا وأوصافًا دليلُ النَّقلِ والعقل.

فأمَّا دليل النَّقل، فذلك أنَّ الله ﷻ قال: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾[يونس: ١٠٧].

وقال في موضعٍ آخر: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾[الكهف: ٥٨].

فـ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ في الآيةُ الأولى يُفسرُ بقوله: ﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ في الآية الثانية، فهو متصفٌ بالرحمةِ واسمُ «الرَّحيم» علمٌ لدلالته على ذاتِ الله ﷻ، ووصفٌ لدلالته على اتصافهِ بالرَّحمة.

وكما قِيلَ بالدليل النقلي في اسم «الرَّحيم» يُقَال في غيره من الأسماء؛ لأن البابَ واحدٌ، فـ«العليمُ» ذو العلم، و«الحكيمُ» ذو الحكمةِ والحُكمِ والإحكام، وهلمَّ جرًّا.

وأما دليلُ العقلِ فإنَّ كلَّ موجودٍ متعددُ الصِّفة، فأقلُّ ما يُوصفُ به ثلاثةُ أوصاف:

أحدها: الوجود.

وثانيها: وجوبُ الوجودِ، أو إمكانُه.

وثالثها: كونهُ عينًا قائمًا بنفسه، أو عرَضًا قائمًا بغيره.

فالهاتفُ الجوَّال مثلًا يُحكمُ عليه بأنَّه موجود؛ لأنه ليسَ عدمًا، ولو كان عدمًا ما رأيتمُوه.

وهو في وجودِه ممكنُ الوجودِ؛ لأننا قَبْلُ لم نكن نعرِفُه، فانفكَّ عن الوجودِ مدةً ثم صارَ موجودًا.

وهو قائمٌ بنفسه غيرُ مقترنٍ بجوهرٍ آخرَ، وعينٍ منفصلةٍ يقومُ بها، وأبعاضُه التي منهُ كالشَّاشةِ وغيرها هي أعراضٌ قائمةٌ به، وعلى هذا فإنَّ الهاتفَ الجوال يكونُ موصوفًا بأنَّه موجودٌ، وأنَّه من جهةِ الوجودِ ممكن الوجودِ، وأنه عينٌ قائمةٌ بنفسها: أي ذاتٌ منفصلةٌ عن غيرها.

فكلُّ شيءٍ من الموجودات متعددُ الصفةِ، وإذا كانَ هذا جائزًا عقلًا، والنَّقلُ يُصدِّقه لم يكن مع من يستبعدُه حجة.

ولا يلزمُ من تعدد الصفاتِ تعددُ الذَّاتِ، فلا يمتنعُ أن تكونَ أسماءُ الله أعلامًا وأوصافًا؛ فهي أعلامٌ لوحدةِ الذات، وأوصافٌ لتعددِ الكمالات.

وأهل الضلالِ المخالفون في هذا البابِ الَّذين أشارَ إليهم النَّاظمُ هم المعتزلة، زعموا أنَّ إثباتَ الصفاتِ يستلزمُ تعددَ الذواتِ المتصفةِ بها، ولازم قولِهم -كما زعموا- تعددُ الإلهةِ وهو ممتنعٌ، وما ادَّعوه باطلٌ كما تقدَّمَ ذكره.

فالمعتزلةُ لاحَ لهم أنَّهُ إذا أُثبتت صفاتٌ متعددةٌ تعدَّدَ الموصوفُ بها، وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّه قد يُوجدُ موصوفٌ واحد تتعددُ صفاته، وهذا واقع في المخلوقات جميعًا في أقلِّ ما تُوصفُ به الموجودات؛ فحينئذٍ لا يمتنعُ أن تتعدَّدَ الصفات مع وحدةِ الذات.

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقاعِدَةُ الثَّالِثَةُ

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْوَصْفَ إِنْ تَعَدَّىٰ ... فِي الاسْمِ لِلرَّحْمَنِ عَزَّ جِدَّا
فَأَثْبِتِ الاسمَ - تَعالَىٰ اللهُ - ... وَالْوصْفَ وَالْحُكمَ الَّذي اقْتَضاهُ
مِثالُهُ: الْعَلِيمُ فَهْوَ الاسْمُ ... وَالْوَصفُ - إِنْ سَأَلْتَ - فَهْوَ الْعِلمُ
وَالْحُكمُ عِلمُ اللهِ لِلأَشْياءِ ... فِي الأَرضِ أَوْ فِي الْجَوِّ وَالسَّماءِ
وَإِنْ يَكُ الاسْمُ الْكَريمُ لازِمَا ... فَالْوَصفَ أَثْبِتْ بَعدَ الاسم جازِما
كَـ(الْحَيِّ) فَهْوَ اسمُهُ تَعالَىٰ ... كَذا (الْحَياةُ) وَصفُهُ كَمالا

ذكرَ النَّاظمُ - وفقهُ الله - القاعدةَ الثالثةَ مِن قواعدِ الأسماءِ الحُسنى، ومُضمَّنُها: **بيانُ كيفيةِ الإيمانِ بأسماءِ الله ﷻ بحسبِ دلالةِ الاسم في اللُّزوم والتَّعدي.**

فالأسماءُ الإلهيةِ بهذا الاعتبار نوعان:

الأول: أسماءٌ لازمةٌ لا تتعدى إلى المفعولِ، ولا يتعلّقُ فعلها بغير الله ﷻ كاسم «الحي».

والثاني: أسماءٌ متعديةٌ تتعدى إلى المفعولِ، ويتعلقُ فعلها بغير الله كاسم «العليم».

فالأسماءُ اللازمة يقومُ الإيمانُ بها على ركنين:

الأول: الإيمانُ بالاسم.

والثاني: الإيمانُ بالصفةِ التي تضمَّنها.

فاسمُ «الحي» مثلًا تؤمنُ به اسمًا من أسماءِ الله الحسنى، وأنَّهُ يتضمنُ إثباتَ صفةِ الحياةِ له.

وأما الأسماءُ المتعدِّية فالإيمانُ بها يقومُ على ثلاثةِ أركان:

الأول: الإيمانُ بالاسم.

والثاني: الإيمانُ بالصفةِ التي تضمَّنَها.

والثالث: الإيمانُ بحكمِ الصِّفة.

وحكمُ الصِّفة له معنيان ذكرهما ابن القيم في «الكافيةِ الشافية»:

أولهما: نسبةُ الصِّفة إلى متعلقها، فالعلم مثلًا صفةٌ إلهية، ومتعلَّقُها المعلومات، فالنسبةُ بينهما تُسمَّى حكمَ الصفة.

والثاني: الخبرُ عن آثارها؛ أي نتائجُ اتِّصافِ الله بها، فـ«الرَّحمةِ» مثلًا من آثارها إنزالُ الغيثِ وإنباتُ

الزَّرعِ.

فحكم الصفةِ يُطلِق ويُرَادُ به هذان المعنيان.

ويُسَمَّى حكمُ الصفةِ أيضا أثرها ومقتضاها، فاسمُ «العليمِ» مثلًا نؤمنُ أنَّه مِن أسماءِ الله الحُسنى، وأنَّه يتضمن صفةً من صفاته هي العلمُ، وأنَّ علمَه ﷻ وسعَ كلَّ شيءٍ كما قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ٢٨٢﴾ [البقرة].

والمقصودُ باللُّزومِ والتَّعدي باعتبارِ الوضعِ اللغوي للفعلِ، فمثلًا: فعلُ «حيَّ».

تقولُ: «حيَّ محمدٌ»؛ فالجملةُ الآن تامة، ولا تحتاج إلى مفعول، فهذا يُسمَّى فعل لأزم.

إذاً اسم الله «الحي» يكون الفعل المتعلق به: «حيَّ الله»؛ أنه هو ﷻ حيٌّ، وليس أحيا اللهُ.

أما فعلُ «أحْيى» فتقول: أحيا اللهُ...؟ فالجملة لم تكمل، ولك أن تقول: أحيى الله النفوس مثلًا، أو أحيا الله الأرواح.

وحينئذٍ يكونُ الاسم منها الْـمُحْيِي، هذا لو ثبت أنه اسمٌ من أسماء الله ﷻ،

لكن المقصودَ أنَّ فعلَهُ من هذا الوجه.

سالم موقع التفريغ للدروس العلمية والبحوث الشرعية www.attafreegh.com

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

«وَاعْلَمْ بِأَنَّ الاسمَ ذُو دَلالَهْ ... لِلذَّاتِ وَالْصِّفاتِ لا مَحالَهْ»
«مُطابِقًا، وَإِنْ لِواحِدٍ قُصِدْ ... فَذا تَضَمُّنٌ فَخُذْ وَلا تَحِدْ»
«وَما عَلَى لازِمِهِ قَد دَلَّا ... فَذا الْتِزامٌ قَد أَتَى مُجَلَّى»
مِثالُ ما يَدِلُّ بِالتَّطابُقِ ... لِلذَّاتِ وَالصِّفاتِ: اسْمُ الْخالِقِ
لَكِنَّهُ يَدُلُّ بِالتَّضَمُّنِ ... «لِواحِدٍ مِنها» عَلَى التَّمَعُّنِ
وَدَلَّ لِلقُدرَةِ وَالْعِلمِ مَعا ... بِالالْتِزامِ فَافْهَمَنَّ وَاسْمَعا
وَاللَّازِمُ الْصَّحيحُ مِن وَحْيَيْهِ ... حَقٌّ مُرادٌ ثابِتٌ لَدَيْهِ

ذكرَ النَّاظِمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الرَّابعةَ مِن قواعدِ الأسماءِ الحسنى، ومُضمَّنُها: **أنَّ دلالةَ أسماءِ الله على ذاته وصفاته تكونُ بأنواعِ الدلالاتِ اللفظيةِ الوضعية**، وهي ثلاث:

فالدلالةُ الأولى: دلالةُ المطابقة، وهي دلالةُ اللفظِ على المعنى الذي وُضِعَ له.

والدلالة الثانية: دلالةُ التَّضمُّن، وهي دلالةُ اللفظ على جزءِ المعنى الذي وُضِعَ له.

والدلالة الثالثة: دلالةُ الالتزام، وهي دلالةُ اللفظ على معنىً خارجٍ عمَّا وُضِع له ملازمٍ إياه.

مثلًا: لفظ «البيت» للدَّلالةِ على محلِّ السُّكنَى، مِن نوع: المطابقة؛ لأن هذا اللفظ موضوعٌ لمحل السكنى.

وأمَّا لفظُ: «السقف» فهو يدلُّ على «البيت» دلالةَ تضمن، لأنه جزءُ معناه.

وأمّا لفظُ: «السُّور» فيدل على «البيت» دلالةَ التزام؛ لأنَّه يوجد بيوت بدون أسوار، فهو بحسبِ حال الناسِ في بلدهم، فإذا كان في عُرفهم أن للبيت سورًا اقترن بالذهن وجود السور؛ لأنه ملازم للبيت عندهم.

فكُل اسمٍ من أسماء الله ﷻ يدلُّ على ذاته وصفاته بهذه الدَّلالات، فالاسم يدل على ذاتِ الله ﷻ وعلى الصفةِ التي تضمَّنها بالمطابقة.

ويدلُّ بالتضمُّن على الذَّات وحدها، وعلى الصِّفة وحدها.

ويدلُّ بالالتزام على صفةٍ أُخرى أو أكثر لا تُشْتقُّ منه.

مثاله: اسم الخالق، فإنَّه يدل بالمطابقةِ على ذات الله وعلى صفةِ الخلق له.

ويدلُّ بالتضمن على ذات الله وحدها، وعلى صفةِ الخلق وحدها.

ويدل بالالتزام على صفةِ العلم، وصفةِ القدرة؛ إذ من لا يكونُ عليمًا ولا قديرًا فإنه لا يكونُ خالقًا.

ومن قواعد دلالة الالتزام: «**أنَّ اللَّازمَ من قولِ الله ﷻ، ومن قولِ رسوله ﷺ حقٌّ إذا صحَّ كونهُ لازمًا**»؛ فهو حقٌّ مرادٌ؛ لأنَ كلامَ الله ﷻ وكلامَ رسوله ﷺ حقٌّ، وقد عَلِمَ الله ما يكونُ لازمًا لكلامه وكلام رسوله ﷺ، فيكونُ اللَّازمُ مرادًا للكلامِ المطلقِ أولًا؛ لأن لازمَ الحقِ حقٌّ، وأكملُ الحقِ كلامُ الحق ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وهذا معنى قول الناظم:

(وَاللَّازِمُ الصَّحيحُ مِن وَحْيَيْهِ ... حَقٌّ مُرادٌ ثابِتٌ لَدَيْهِ)

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

الْقاعِدَةُ الْخامِسَةُ

وَاعلَمْ بِأَنَّهَا عَلَىٰ التَّوقِيفِ ... عَلَىٰ نُصوصِ وَحيِنَا الشَّرِيفِ
فَالْعَقلُ لا يُثبِتُ شَيئًا مِنهَا ... بَل قاصِرٌ كُلَّ الْقصورِ عَنهَا
لا تَقْفُ شَيئًا لَيسَ فيهِ عِلمُ ... فَذاكَ إِثْمٌ واضِحٌ وَجُرمُ

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الخامسةَ من قواعدِ الأسماءِ الحسنى، ومُضمَّنُها: **أنَّ أسماءَ الله الحسنى -بل صفاتِه أيضا- مردُّها إلى النَّقل**، فلابُدَّ من دليلٍ نقلي أو حديثٍ نبوي صحيحٍ لإثباتِ شيءٍ من أسماءِ الله وصفاته، وهذا معنى التَّوقِيف المُشار إليه بقول النَّاظم:

(وَاعلَمْ بِأَنَّهَا عَلَىٰ التَّوقِيفِ ... عَلَىٰ نُصوصِ وَحيِنَا الشَّرِيفِ)

أي موقوفةٌ على ورود الدَّليل؛ لِتعذُر العلمِ بها دون خبرٍ صادقٍ من أهل الوحي.

وأهلُ العلم يعبِّرون عن المراد المذكور بقولِهم: أسماءُ الله وصفاتُه توقيفية.

والنَّقل الَّذي تثبتُ به الأسماءُ الإلهية والصفاتُ الرَّبانِّية هو كما تقدَّم القرآنُ والسنَّة، وما وردَ من آثارِ الصحابة رضي الله عنهم فيها هو من جُملةِ السنَّة؛ لأن الآثارَ في هذا الباب لا تُقَالُ من قِبل الرأي، فهو غيبٌ فلها حكمُ الرَّفع، وهم أعظمُ من أن يقولوا على الله عز وجل قولًا عظيمًا، وإلى هذا أشارَ مُنشِدُكم بقوله:

أسماءُ ربِنَا مَع الصِّفاتِ ... تثبُتُ بالحديثِ والآياتِ
وما أتى عن صاحبٍ بحيثُ لا ... يقولُه عن رايهِ الرَّفعَ وفَى
فالبابُ غيبٌ والصِّحابُ أعظمُ ... من قولةٍ على الإلهِ تعظمُ

أمَّا العقل فلا يمكنه إثباتُ شيءٍ منها لقصورِه عن الإحاطةِ بما للخالقِ من كمالٍ.

فلا ينبغي أن يُتَجاوز النقل؛ لئلا يقعَ العبدُ في القولِ على الله تعالى بلا علم، والله عز وجل قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولما ذكر تعالى المحرَّمات في كلِّ ملةٍ، ختمها بقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ..... ﴾الآية [الأعراف: ٣٣].

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ

وَاعلَمْ بِأَنَّهَا عَلَى الْمَشْهورِ ... لَم تَنحَصِرْ بِالْعَدَدِ الْمَحصُورِ
دَليلُ ذاكَ ما بِهِ مِن رَيبِ ... ما استَأثَرَ اللهُ بِهِ مِن غَيبِ
كَما رَواهُ أَحمَدُ وَالْحَاكِمْ[1] ... مُصَحِّحًا وَالْكُلُّ ذُو مَكارِمْ
أَمَّا حَديثُ التِّسعِ وَالتِّسعينِ[2] ... فَلا يُفيدُ الْحَصرَ بِالْيَقينِ
فَلا يُفيدُ الْحَصرَ لِلأَسماءِ ... بَل حَصرَ ما قَد خُصَّ بِالْجَزاءِ
نَظيرُهُ مِن الْمِثالْ - فاعلَم -: ... عِندي لأَجلِ الْبَذلِ أَلفُ دِرْهَم
فَلَيسَ يَعنِي ذاكَ أَنِّي أَنفِي ... عَن حَوْزَتِي ما زادَ فَوقَ الأَلفِ

ذكر النَّاظِمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ السادسةَ من قواعدِ الأسماءِ الحسنى، ومُضمَّنُها: **أنَّ الأسماءَ الحسنى لم تنحصر بعددٍ على المشهورِ**، أي في مذهبِ جمهورِ أهل العلم.

وقد نقلَ النوويُّ في «شرحِ مسلمٍ»: اتفاقَ العلماءِ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ معين، وفي نقلِ الاتفاق نظرٌ؛ فإن جماعةً منهم ذهبوا إلى حصرها كأبي محمدٍ ابن حزم فإنَّه حصرَ عددها تسعةً وتسعين اسمًا، ومنهم أيضا السُّهيلي فإنه جعلها مائةَ اسمٍ، فعدمَ الحصرِ هو مذهبُ الجمهور، ولا إجماعَ فيه، وهو الَّذي اقتصر ابن القيم في «شفاءِ العليل» عليه، فنسبةُ إلى الجمهورِ ولم يحكِ اتفاقًا، وما عليه الجمهور هو معنى ما نُقِل عن سلفَ الأئمةِ وأئمتها كما حكاهُ أبو العبَّاس بن تيميةَ الحفيد في رسالةٍ له موجودةٍ في فتاويه.

والحجةُ في عدم الحصرِ بالعددِ المعين هو أنَّ فيها ما استأثرَ اللهُ ﷻ بعلمه، فلا سبيلَ إلى الوصولِ إليه، أو أنزلهُ في كتابٍ من الكُتب المتقدِّمة علينا، ولم يصل إلينا علمهُ، كما ورد في حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ...**» والحديث رواهُ أحمدُ، وصحّحه ابن حبان والحاكم.

ثم ذكرَ النَّاظمُ ما ينبغي من الجمعِ بين الأصلِ الكُلِّي المتقدّم في عدمِ حصرِ الأسماءِ الإلهية، وبين حديث: «**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**» المُخَرَّجِ في الصحيحين.

---

(١) أَخرَجَهُ: أَحمَدُ (١/ ٣٩٤ وَ٤٥٢) وَالحاكِمُ (١/ ٥١٩) عن ابنِ مَسعُودٍ رضي الله عنه، وَصَحَّحَهُ ابنُ القَيِّم فِي «شِفاءِ العَليلِ» (٢/ ٢٧٨).

(٢) أَخرَجَهُ: البُخارِيُّ (بِرَقْمِ: ٦٤١٠) ومُسلِمٌ (بِرَقْمِ: ٢٦٧٧/ ٦) مِن حديثِ أَبِي هُرَيرَةَ رضي الله عنه.

وهو أنَّ الأسماءَ المختصةَ بهذه الفضيلةِ عند الإحصاءِ هي تسعةٌ وتسعون اسمًا، ولا تلزمُ نفي الزيادة عنها، بل تكونُ لله ﷻ أسماءٌ حسنى أُخرى لا تختصُّ بهذه الفضيلة، كقول القائل: عندي لأجل البذلِ -أي الإنفاقَ والعطاء- ألفُ دِرهم، فلا يلزمُ منه نفي ملكه شيئًا لم يجعله للبذل والعطاء.

وبمثلِ ما ذكره النَّاظمُ من الجمعِ؛ جمعَ بين الحديثين جماعةٌ من أهل العلم منهم الخطابيُّ في «شأن الدعاء»، والنوويُّ في «شرح مسلم»، وابن القيم في «بدائع الفوائد»، وابن حجرٍ العسقلاني في «فتح الباري».

والإحصاءُ المذكورُ في حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه المُخَرّجِ في الصحيحين: «**مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**» يجمعُ ثلاثةَ أمور:

أولها: عدُّ ألفاظها.

وثانيها: فهمُ معانيها.

وثالثها: التَّعبُّدُ لله ﷻ بمقتضاها.

هٰذا هو اصحُ أقوالِ أهل العلم، واختاره الغزَّاليُّ في «الْمَقْصِدِ الْأَسْنَى»، والقرطبيُّ في «الْمُفْهِمِ»، وابن القيمِ في «بدائعِ الفوائد».

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ

«وَاعلَمْ بِأَنَّ اللَّحْدَ فِي الأَسماءِ ... مُحَرَّمٌ فَبِئسَ ذا مِن داءِ»

«وَمنهُ ما يَكونُ كُفرًا ظاهِرا ... حَسْبَ الدَّليل لا تُكنْ مُغامِرا»

وَاللهُ نَصَّ قَولُهُ عَلَيها ... ذَرُوا الَّذينَ يُلحِدونَ فِيها

«وَقَسَّموا اللَّحدَ إِلَى أَنواع» ... أَربَعَةٍ فاسْمَعْ بِقَلبٍ واعي

أَوَّلُها: الإنكارُ وَالتَّعطيلُ ... لَها فَذاكَ باطِلٌ وَبيلُ

كَمَذهَبِ الْجَهمِيَّةِ الْمُعَطِّلَهْ ... وَغَيرِهِمْ مِنَ الْفِئاتِ الْمُبطِلَهْ

وَالآخَرُ التَّمثيلُ وَالتَّشبيهُ ... بِالْخَلقِ مِثلُ ما أَتَى السَّفيهُ

وَالنَّصُّ جا مُنَزِّهًا لِلواحِدِ ... وَإِنَّما التَّشبيهُ فِعلُ الْجاحِدِ

وَالثَّالِثُ استِحداثُ اسمٍ زائِدِ ... للهِ دُونَ آيَةٍ أَو شاهِدِ

كَما تُسَمِّيهِ النَّصارىٰ بِالأَبِ ... أَو أَنْ يُسَمَّىٰ عِلَّةً لِلمَطلَبِ

وَالرَّابِعُ اشتِقاقُ شَيءٍ مِنها ... لِغَيْرِهِ مِمَّن يَقِلُّ عَنها

مِثالُهُ: اشتِقاقُ اسمِ اللَّاتِ ... مِنَ الإِلَهِ جَلَّ ذو الصِّفاتِ

كَذَلِكَ اشتِقاقُ اسمِ الْعُزَّىٰ ... مِنَ الْعَزيزِ جَلَّ وَاسْتَعَزَّا

ذكرَ النَّاظِمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ السابعةَ من قواعدِ الأسماءِ الحسنى، ومُضَمَّنُها بيانُ: **أنَّ الإلحادَ في أسماءِ الله ﷻ مُحَرَّمٌ، ومنه ما يكونُ كفرًا ظاهرًا.**

ودليلُ ذلك كما أشارَ إليه النَّاظِمُ هو قولـه تعـالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف].

وحقيقةُ الإلحادِ في أسماءِ الله الحسنى: هو الميلُ بها عمّا يجبُ فيها.

وحُكمهُ التحريم؛ لما يَدلُّ عليه الأمرُ من الأعراضِ عـن الملحـدين في أسـمائه مـن عيـبهم فِـيما اقترفُـوه، ووعِيدهم بالجزاءِ على ما عَمِلوه.

والإلحادُ في أسماءِ الله ﷻ نوعان باعتبارِ حكمه:

أحدُهما: إلحادٌ أكبر؛ إذا تضمَّنَ التكذيبَ حقيقةً، أو حكمًا حيثُ لا مُسوِّغ لما أُدِّعِي فيها.

والآخر: إلحادٌ أصغر؛ إذا لم يتضمَّن التكذيبَ، بل وقعَ للتعلُّقِ لما له من مسوِّغٌ ومأخذٌ قويٌ عند المتكلِّم به، وإن كان الراجحُ خِلافه.

وذكرَ النَّاظمُ أنَّ الإلحادَ في أسماءِ الله ﷻ أربعةُ أنواع:

الأوَّل: الإنكارُ والتَّعطيلُ، والمرادُ بالتَّعطيلِ: النَّفيُ المطلق.

والثاني: التَّشبيهُ والتَّمثيلُ.

والثالث: تسمَّيةُ الله ﷻ بما لم يُسمِّ به نفسَهُ.

والرَّابع: اشتقاقُ أسماءٍ منها تُجْعلُ لغيره.

وهذه الأنواعُ عدَّها ابن القيم في «بدائعِ الفوائد»، ومنه استَّمدَّ صاحبُ الأصل والنَّاظم، إلا أنَّ ابن القيمَ زادَ هُناكَ خامسًا، وَهِلَا عنهُ!

وهو وصفُ اللهِ بما تَقدَّسَ عنهُ،

كما وصفتهُ اليهود بأنَّ يدهُ مغلولة، أوأنَّه فقيرٌ. تعالى الله عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

وأصحُ من هذه القسمةِ مأخذًا وأسلمُ من الاعتراض ما ذكرهُ ابن القيم نفسُه في «الصواعقِ المرسلة»، و«الكافيةِ الشافية»، ومُحصَّلُه أنَّ أنواعَ الإلحادِ ثلاثة:

فأولُها: جحدُ معانيها.

وثانيها: إنكارُ المُسمَّى بها.

وثالثها: التشريكُ فيها.

قال الناظِمُ وفقـهُ اللّٰه:

[البَابُ الثَّانِي]: قَواعِدٌ فِي صِفاتِ اللّٰهِ تَعالَى؛ [وَتحتُهُ سَبعُ قَواعِد]

هٰذا هو القسمُ الثاني من القواعدِ المتعلقةُ بهذا البابِ، وهي قواعدُ في صفاتِ الله.

والصِّفةُ الإلهية: هي ما دَلَّ على كمالٍ متعلِّقٍ بذاتِ الله ﷻ.

وعِدَّةُ القواعدِ المذكورةِ فيهِ سبعُ قواعد.

قال الناظِمُ وفقهُ اللّٰه:

الْقَاعِدَةُ الأُولَى

صِـــفاتُهُ لا نَقْـــصَ فيهـــا مُطلَقًـــا ... مِـــن أَيِّ وَجْـــهٍ فـــافهَمَنْ وَصَـــدِّقا
وَالْعَقـــلُ قـــامَ شـــاهِدًا وَالـــنَّصُّ ... فَلَـيسَ فِـي الصِّـفاتِ طُـرّاً نَقـصُ
وَالْفِطـــرَةُ السِّـــويَّةُ السَّـــليمَهْ ... دَلَّـــتْ عَلَـــىٰ صِـــفاتِهِ الْعَظيمَـــهْ
فَواهِـبُ الْكَمـالِ - عَقـلًا - أَولَـىٰ ... بِـــهِ تَعـــالَىٰ رَبُّنـــا مِـــنْ مَـــولَىٰ
وَهَـل تُحِـبُّ الـنَّفسُ إلا مَـنْ كَمُـلْ ... وَمَـــنْ عَلَـــىٰ كَمالِـــهِ الـــدَّليلُ دَلْ
وَإِنْ تَـــكُ الصِّـــفاتُ لِلكَمـــالْ ... فِـــي حَالَـــةٍ تُفيـــدُ دُونَ حـــالِ
فَحينَهـــا لا بُـــدَّ مِـــن تَفصـــيل ... فيُثبَـــتُ الْكَمـــالُ للجَليـــل
وَالْـــنَّقصُ غَيـــرُ جـــائِزٍ وَيُنْفَـــىٰ ... وَلا يَصِـــحُّ لِلإِلـــهِ وَصـــفَا
كَالْكَيـــدِ وَالْمَكـــرِ مَـــعَ الْخِـــداع ... فَهـــذِهِ قَـــد أُثبِتَـــتْ لِـــداعِي

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الأولى من قواعدِ صفاتِ الله ﷻ، ومُضمَّنُها: **أنَّ صِفاتِ اللهِ كُلُّها صفاتُ كمالٍ لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجوهِ**، بل الثابتُ لله ﷻ هو أقصى ما يمكنُ من الأكمليةِ، وقد دلَّ على ذلك ثلاثةُ أدلة: النَّصُّ، والعقلُ، والفطرةُ.

فأمَّا دليلُ النَّصِّ: فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] أي الوصفُ الأعلى، كما فسره به ابن عباسٍ رضي الله عنهما واختارهُ ابن القيم.

وأمَّا دليلُ العقلِ فمن وجهين:

أحدُهما: أنَّ كل موجودٍ حقيقةً لا ذهنًا فلابدَّ أن تكونَ له صفةٌ.

والصِّفاتُ الممكنةُ نوعان:

الأوّل: صِفاتُ كمال.

والثّاني: صِفاتُ نقص.

واللهُ ﷻ هو الرَّبُ الذي تألهُهُ القلوبُ محبةً وتعظيمًا، فاللائقُ بجلالهِ هو صِفاتُ الكمال لا النَّقص.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ ما في المخلوقاتِ من صفاتِ كمالٍ أنعمَ اللهُ بها على من شاءَ من خلقه هي مما وهبَهُ الله لهم، وأسدَاهُ إليهم، فمُعطِي الكمال أولى بالكمالِ.

فإذا رأيتَ مخلوقًا له علم، أو له حكمة، أو له جمال أو غيرُ ذلك، فإنَّ هذا الكمال الذي أعطاهُ إيَّاهُ هو الله

ﷻ، فمُعطِي الكمال هو أولى بالكمال.

وأما الفطرةُ: فلأنَّ النُّفوسَ السَّويةَ مجبولةٌ على محبةِ الله وتعظيمِهِ وعبادتِه، ولا تتعلقُ القلوبُ محبةً وتعظيمًا إلا بالمتَّصفِ بصفاتِ الكمالِ اللائقةِ به ﷻ.

ثم نبَّهَ النَّاظمُ إلى الصِّفاتِ التي تكونُ كمالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ ممَّا جاءَ في النَّقلِ، وأنَّها لا تكون جائزةً في حقِّ الله ﷻ، ولا ممتنعةً عليه على سبيلِ الإطلاقِ، فلا تُثْبَتُ له إثباتًا مُطلقًا، ولا تُنفى عنه نفيًا مطلقًا.

كالمكرِ والكيدِ والخداعِ، بل تُثبتُ له حالُ الكمالِ منها دونَ النَّقص، وكمالُها هو وقوعها في مقابلةِ المستحقِين لها ممَّن يُعامِل اللهَ بمثلِها؛ للدلالةِ على قُدرةِ كمالِ الله، ولهذا لم تُذكر في القرآن إلا على وجه المقابلة، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق].

وقال تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢].

وبقي مِن الصفاتِ الممكنةِ وجودًا نوعٌ واحدٌ لا مدخلَ له هنا، وهو صفاتُ النَّقصِ، وصفات النَّقص المطلقةِ المتحمضةِ فيه يُنَزهُ الله ﷻ عنها.

فتبيَّنَ ممَّا سلفَ أنَّ الصِّفاتِ مِن حيثُ إمكانِها واتِّصافِ الله بها ثلاثةُ أنواع:

النوعُ الأول: صفاتُ الكمال؛ وهذه يُوصفُ الله ﷻ بها.

والثاني: صفاتُ النَّقص؛ وهذه يُنَزهُ اللهُ عنها فتمتنعُ عليه.

والثالثُ: ما تكونُ فيه الصفةُ كمالًا من وجه ونقصًا من وجه، فهذه لا تُثبتُ لله ﷻ على وجهِ على الإطلاق، ولا تُنفى عنه على وجه الإطلاق، بل تُثبت بما يدلُ على كمالها، وهي وقوعها في مقابلةِ مُستحِقِّيها؛ فإن المكرَ للماكر كمالٌ، والكيدَ للكائد كمالٌ، والمخادعةَ للخادعِ كمالٌ، وهلمَّ جرًّا.

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ

«وَاعلَمْ بِأَنَّ الْوَصفَ للرَّحْمَنِ أَوسَعْ مِنَ الأَسماءِ بِالْبَيانِ»
«لأَنَّ كُلَّ اسمٍ مُفيدٌ لِلصِّفَهْ وَالْعَكسُ لا، فَكُنْ فَتًى ذا مَعرِفَهْ»
«لِكنْ عَلَى طَرِيقَةِ الإِخبارِ أَجِزْهُ كالْمُنذِرِ مِنْ إِنذارِ»

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الثانية من قواعدِ صفاتِ الله ﷻ، ومُضمَّنُها: **أنَّ بابَ الصفاتِ أوسعُ من بابِ الأسماءِ**؛ إذ أنَّ كل اسمٍ من أسماءِ الله ﷻ يتضمنُ صفةً من صفاته أو أكثر؛ فاسمُ «الحي» يتضمنُ صفةَ الحياةِ، واسم «الحكيم» يتضمنُ صفةَ الحكمةِ، والحُكمِ والإحكامِ.

كما أنَّ من صفاتِ الله ﷻ ما يتعلقُ بأفعاله وأفعالُ الله لا منتهى لها: كـ«المجيءِ» و«الإتيانِ» و«الأخذِ» و«البطشِ» فيوصفُ الله ﷻ بها، ولا يكونُ من أسمائِه الجائي، أو الآخذِ، أو الآتي، أو الباطشِ.

ويجوزُ أن يُخبرَ عن الله ﷻ بها، كما ذكرهُ الناظم بقوله:

«لِكنْ عَلَى طَرِيقَةِ الإِخبارِ أَجِزْهُ كالْمُنذِرِ مِنْ إِنذارِ»

لأن الله ﷻ قال: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠].

فيكونُ من صفاتِه ﷻ الإنذار، لكن لا يكونُ من أسمائه المنذر، وإنما يُخبرُ عنهُ ﷻ به؛ لأنه لم يأتِ في الكتابِ ولا في السنَّة اسمًا له تعالى.

مسألة: فإن قال قائل: لكنه قد ورد فعلًا، فقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠].

فنقول: نُثبته فعلًا وصفةً ولا نُثبته اسمًا.

والخبرُ عِن الله: هو ما أُضِيفَ إليهِ ولم يكن اسمًا ولا صفةً ولا فعلًا مما وردَ في الكتابِ والسنَّة.

مثاله: الشيء، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

فيُخبر عن الله ﷻ أنه: «شيءٌ».

وشرط الخبر عن الله ﷻ مما أُضِيفَ إليهِ شيئان:

أحدُهما: وجودُ الحاجةِ إليه، بأن يُفتقرَ إليه في معارضةٍ، أو مناقضةٍ، أو استعمالِ مخاطبةٍ في فنٍ أو حالٍ ما.

والثاني: أن لا يتمحضَ في النقصِ والسوءِ؛ أي لا يكون خالصًا فيه، فاللهُ ﷻ لا يخبرُ عنه بما كان من هذا الجنس، بل بما كان محتملًا للحُسنِ والسوءِ.

وكلمةُ «شيء» المتقدِّمة تحتملُ الوصفَ بالحسنِ والسوءِ، فتقبلُ الوصفَ به، فتقولُ: شيءٌ حسنٌ، وتقولُ: شيءٌ قبيح.

وهذان الشَّرطان مستفادان من بحثٍ طويلٍ(١) ذكره أبو العباس ابن تيمية الحفيد في «درءِ تعارض العقل والنَّقل».

ويمتنعُ دخولِ الخبرِ في أصليين عظيمين:

أحدُهما: تعبيدُ الخلقِ.

فيُخبَرُ عن اللهِ أنَّه ذاتٌ أو شيءٌ أو موجودٌ أو مطلوبٌ أو مقصودٌ، لكن لا يُسمَّى أحدٌ: عبدَ الذَّات، أو عبدَ الشيء، أو عبد الموجود، أو عبد المقصود، أو عبد المطلوب؛ لأن التعبيدَ مختصٌ بأسماءِ الله الحسنى.

والثاني: دعاءُ اللهﷻ.

فيمتنعُ دخولُه في الدُّعاءِ، فلا يُقَال: يا ذاتُ، يا شيءُ، يا موجودُ، يا مطلوبُ، يا مقصودُ.

مسألة(٢): وحينئذٍ فلا يُقَالُ: يا سامعَ الصوت، ويا سابقَ الفوت ، ويا كاسي العظامِ لحمًا بعد الموت، ويا مسبِّب الأسباب، ويا جامعَ الأحباب؛ لماذا؟

○ إن قلتَ: إنّها ليست أسماء.

---

(١) قال الشيخ صالح مستطردا: (معنى: «في بحثٍ طويل»؛ أي باستقراءِ كلام العالم المحقق لاستخراج أصولَ وقواعد منه.

فلا يظنَّ أحدُكم أنَّه بمجرَّد تقليب صفحات الكتاب أنَّه سيجدُ: «والخبرُ له شرطان..»، فإنَّما يُستفادُ ذلك من بحثٍ طويل.

ومن النَّاسِ من يهملُ مثل هذه المآخذ للعلم؛ فإنه يريدُ شيئًا واضحًا، فلا يَسْتَقْرِئُ كلام العالم المحقق، فيفوته خيرٌ كثير في فهم العلم.

ومن أئمة الهدى من يُنتفعُ بكلامه كثيرًا إذا قرأهُ الإنسانُ على هذا الوجه.

وهذه هي القراءةُ التي ينبغي أن تُشَاع، واسمها **القراءةُ المتفهمة**.

وهي التي يُرَاد بها إدراكُ ما في كلامهم؛ فما كان من خيرٍ وصوابٍ اُستفيدَ منه، وما كان خلافَ ذلك نُبِّه إليه وتُرِك، هذه هي القراءة التي يُنتفعُ بها.

أما **القراءةُ النَّاقدة!** فهي من محدثاتِ أهل هذه العصور؛ لأنَّ ممَّا ينبغي أن يكونَ في قلبِ آخذِ العلم إعظامُه لمن سلفَ، وقراءتُه مُسلِّطًا النَّقدَ عليهم ممَّا يدلُّ على عدمِ إعظامِه لهم، أو ضعفِ ذلك في نفسه).ا.هـ.

(٢) **تنبيهٌ**: مافي هذه المسألة إلىٰ منتهاها؛ هو من كلام الشيخ صالح – حفظه الله – مفرّغا من مناقشته للطلاب في مجلس الدَّرس؛ لكن جرىٰ تحريره وترتيبه، ليكون صالحا للقراءة .

فَسَيُقالُ: ولكنَّها خبر بمعنى الأسماء، والآن المساجد تضِجُّ بهذا.

○ وإن قلتَ: لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]

فَسَيُقالُ: هذا يقتضي حصرَ الأسماءِ الحسنى أنَّها لله ﷻ، لكن لا تعلق لها بالدعاء، فالمعنى إذا كانت الأسماء الحسنى لله فادعوه بها، وما ندعوا به له معنى الأسماء .

○ وإن قلتَ: في السنَّة ما يغني عنها.

فَسَيُقالُ: هذا خير ومعناه صحيح، ونريد الدّعاء به.

○ وإن قلت: ليست متحمضة للكمال.

فهذا وجهٌ حسن، لكن نريدُ موجبا قوي.

○ وإن قلت: لكونه مخالفٌ لنهج السلف.

فقد يُقال: هل نضع عقولنا في أموات؟!

• ولكن الجواب أن يقال: إنَّ أسماء الله وصفاته تُؤخذ من الكتاب والسنَّة.

ويجوز الإخبار عنه ﷻ ولو بشيءٍ من خارج الكتاب والسنَّة لكن بالشرطين الَّذين ذكرنا.

ومعلومٌ أنَّ ما في الكتاب والسنَّة أقوى: مـمَّا في خارجهما، والَّـذي في الكتـاب والسـنَّة شـيئان: الأسـماءُ والصفات.

فأمَّا دعاء الله بالأسماء فمأمورٌ به، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأمَّا دعاءُ الله بالصفاتِ؛ كقول: يا رحمة الله، يا عين الله، يا إغاثة الله، يا حياة الله؛ فهو مُحَرَّم، ومع أنَّ هذه صفاتٌ لله، إلَّا أنَّ دُعارُها مُحَرمٌ بل نقلَ شيخُ الإسلام ابن تيمية في «مختصر الاستغاثة» الإجماع على كفر من دعا صفةً من صفات الله؛ وفي ذلك تفصيل وبحثٌ هذا ليس محله.

لكن أنتَ تمسَّك بهذا الإجماع؛ لعِظَم مخالفة الإجماع على المعترض.

فإذا كان الَّذي في الكتاب والسنَّة وهو الصفة منهيٌّ عن دعائه؛ محكومًا بحرمته، بل يكون كفرًا إجماعًا كما نقله أبو العباس بن تيمية الحفيد، فمن باب أولى عدمُ جواز دعاءُ الخبر الّذي هو خارج الكتاب والسنَّة.

وإذا مُنِعَ الإنسان من قول: يا رحمة الله، ويا عين الله، ويا إرادة الله، فمنعه من الدُّعاء بما تقدَّم من ألفاظ الخبرِ أحرى وأولى.

○ فإن قيلَ: قدْ جاءَ في «الصحيح» مِن حديث ابن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ**...»، وهذا من جنس قولنا: «اللَّهمَّ مسبب الأسباب، وجامع الأحباب...».

فالجواب: أنَّ هذا المذكور في الأحاديث هي أسماءٌ لله تُسمَّى الأسماءَ المضافة كما ذكرهُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى المصرية»؛ وقد أفادَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أسماءَ الله عَزَّ وَجَلَّ من جهةِ التَّركيب والإفراد على قسمين:

- إمَّا مفردة، مثل: الله، الرَّحمن، الرَّحيم.
- وإمَّا مضافة، مثل: مالك الملك، ورب العالمين، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب، ومُنزل الكتاب.

وإذا ثبتَ أنَّها أسماءٌ رجعت إلى قول الله: ﴿**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ فليس دعاءً بالأخبار، بل هي أسماء مضافة علمناها من دعاءِ النَّبي ﷺ، وما تدعون به لم يثبت كونه اسمًا بل هو خبر عنه تعالى.

ويتلخص مما سبق أن التعبيد للأخبار ودعاءها لا يجوز.

ولذلك فمن لوازم ما يُقال لمن يدعو الله بالخبر: أن تقول له: هل تجوز التسمية بـ: عبد مسبِّب الأسباب، وعبد جامع الأحباب؟

فلابد أن يقول لك: لا؛ لأنه شيءٌ غير شائع عند المسلمين!.

فحينئذٍ إذا امتنع التعبيدُ بها امتنع أن يُدْعَى بها أيضا.

فإذا قال لك: الناس يقولون ذلك، فما الجواب؟

فالجواب: أنَّ جريان الفعل وشيوعه بين النَّاس ليس دليلًا، بل الدليل ما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ.

وإنَّما جرَّ النَّاس إلى شيوع ذلك بينهم أنَّ البابَ بابُ طلبٍ وتعبُّد، وبابُ التعبُّدِ يكثرُ فيه الدخول، فيتكلم فيه كل أحد، ولذلك تجد انَّا إذا أتينا لعلمٍ من العلوم المتخصصة وأراد أن يتكلم فيه النَّاس لم يتكلم فيه كل أحد، وإنَّما يتكلم فيه خاصةُ أهله.

والدُّعاءُ عبادة يتعبَّدُ بها النَّاس وأمرٌ تواطأوا عليه؛ لكن وقع التوسع فيها بسبب الجهل.

✓ **نصيحة**: أريدكم أيها الأخوة أن لا تتعلموا: «أني أقول كذا!»

بل تعلموا: «ما دليلك» و«من قال به».

فلا تقل: «قال صالح العصيمي»، ولكن افهم الأدلة، وخذ بقول الأئمة المجمع على الإتمام بهم ؛ لأنَّ هذا أوقع في إرادة نشر الحق، وأنت إنَّما تريد بالتَّعلم أن تنشر الحق؛ فانشره بدليله وبقول الأئمة المهديين المجمع على الائتمام بهم.

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ الثَّالثة

«وَاعلـــمْ بِـــأَنَّ هَـــذِهِ الصِّـــفاتِ ... تَجـــيءُ بـــالنَّفي وَبِالإِثبـــاتِ»
«أَمَّـــا الثُّبـــوتُ فَهْـــوَ كَـــ(الْحَيـــاةِ) ... وَالنَّفْـــيُ مِثـــلُ النَّـــوم وَالْمَمـــاتِ»
وَالنَّفـــيُ يُقضَـــىٰ حُكمُـــهُ بـــالرَّدِّ ... مُســـتَلزِمًا لـــه كَمـــالُ الضِّـــدِّ
فـــالظُّلمُ يُنفَـــىٰ لاكتِمـــالِ الْعَـــدلِ ... وَلاكتِمـــالِ الْعِلـــم نَفـــيُ الْجَهـــل
«وَالْغالِـــبُ التَّفصـــيلُ في الإِثبـــاتِ ... وَعَكسُـــهُ النَّفـــيُ لِمـــا سَـــياتِي»
«لأنَّ مـــــا أَثبَتَـــــهُ كَمـــــالُ ... تَفصـــيلُهُ أَكمَـــلُ لا الإجمـــالُ»

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الثالثة من قواعدِ صفاتِ الله ﷻ، ومُضَمَّنُها بيانُ:

أنَّ صفاتِ اللهِ تنقسمُ إلى نوعين:

أولها: الصفاتُ الثبوتية وهي المُثبتةُ له؛ كالحياة والعلم.

والثاني: الصفاتُ المنفية؛ كنفي النَّوم والموت.

وهذانِ النوعان يُسمَّيان عند قومٍ الصِّفاتُ الإيجابية، والصفاتُ السَّلبية، والإيجابُ والسَّلبُ على هذا المعنى غيرُ معروفٍ عندَ العرب في لسانهم، وإنَّما المعرف الإثباتُ والنفي.

ثمَّ بيَّن النَّاظم أنَّ النفيَ لا يُرَادُ لذاته، بل يُرَادُ لإثباتِ الكمالِ المقابلِ له، فنفيُ الظُّلم يُرادُ به إثباتُ العدل، ونفيُ الجهل يُرادُ به إثباتُ العلم.

والنفيُ المتعلقُ ببابِ الصفاتِ نوعان:

الأول: النفيُ المجمَل: كنفي المثلِ والكفءِ والندِّ، كما قال الله تبارك تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]. في آي آخر.

والثاني: النفيُ المفصل: وهو المُتَضمِّنُ لذكرِ منفيٍ على وجهٍ مُبيَّن.

وقاعدةُ البابِ: أنَّ الإثباتَ يُفَصَّلُ فيه، وأنَّ النَّفيَ يجري مُجملًا؛ لأنَّ تفصيلَ الكمالِ كمالٌ، وتفصيلَ النَّفي رُبَّما أوهمَ نقصًا.

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

« أَمَّـا الَّـذي نَفَـاهُ فهْـوَ نَقـصُ تَفصـيلُهُ سُـخرِيَّةٌ وَنَقـصُ»
وَرُبَّمـا فُصِّـلَ ذا عَـن سَـبَبِ «كنَفـي مـا ادَّعـاهُ أَهـلُ الْكَـذِبِ»
أو دَفـعِ وَهْـمِ الـنَّقصِ عَـن كَمالِـهْ كَنَفيـكَ اللُّغـوبَ عَـن فِعالِـهْ

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الرابعةَ من قواعدِ صفاتِ الله ﷻ.

وهذه القاعدةُ تتعلقُ بـ: **النَّفي المفصَّل**، وبيَّنَ فيها الحاملَ على التفصيلِ في النَّفي إذا وقعَ، فإنَّهُ رُبَّما وقعَ تفصيلُ النَّفي في خطابِ الشرع، وما فُصِّل فيه النَّفي فإنه يرجعُ إلى أحدِ سببين:

الأول: نفيُ ما ادَّعاهُ المبطِلُون؛ كنفي الوالد والولد عنه، فقال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص].

والثاني: نفيُ النَّقصِ اللائحِ توهُّمًا عند ذكرِ كمالٍ، كما قال تعالى في نفي اللُّغوبِ عنه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ۝٣٨﴾[ق]، أي تعبٍ وعناء.

فلمَّا خُشِي توهُم النَّقصُ في كمالٍ فُصِّلَ فيه، وتفصيل سِواه من النَّقصِ انتقاصٌ للرَّب، والمرءُ إذا فَصَّلَ في نفيُ العيوبِ عن مخلوقٍ لم يُورِثْهُ كمالًا، فكيفَ بالخالق ﷻ؟!

فإنَّكَ إذا أخبرتَ عن فلانٍ بأنه ليسَ ظالمًا، ولا سارقًا، ولا كذا؛ ولا كذا، لم يورثه كمالًا، بل رُبَّما يكونُ من باب: «كادَ المريبُ أن يقولَ خُذوني»، كأنَّكَ تعرفُ منهُ أشياءَ، وأنتَ تلوِّحُ إليها بالنَّفي.

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ

«وَبعـــدُ فـــاعلَمْ أنَّ ذي الصِّـــفاتِ صِـــفاتُ فِعـــل أو صِـــفاتُ ذاتِ»
«فَـــالأوَّلُ الْمُخـــتَصُّ بالْمَشـــيئَهْ كالاسْـــتِوا ، وَأثبِـــتَنْ مَجيئَـــهْ»
«وَالآخَـــرُ الـــلَّازِمُ للـــرَّبِّ فَـــلا يَنفَـــكُّ عنـــهُ أبَـــدًا أو أزَلا»
كالسَّـــمعِ والإبصـــارِ والْيـــدينِ وَالْوجـــهِ وَالْعُلـــوِّ وَالْعَينَـــينِ
وَقَـــد تَجِـــي ذاتيَّـــةً فِعليَّـــهْ وَتِلـــكَ كَـــالْكلام حَسْـــبَ النيَّـــهْ
فباعتِبـــارِ أَصـــلِها ذاتيَّـــهْ وَمُفـــرداتُ قَولِـــهِ فِعليَّـــهْ

ذكرَ النَّاظِمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الخامسةَ من قواعدِ صفات الله ﷻ، ومُضَمَّنُها:

تقسيمُ الصِّفاتِ الثُّبُوتية إلى نوعين:

الأول: الصفاتُ الفعلية، وهي المتعلقةُ بمشيئةِ الله ﷻ واختيارِه؛ كاستوائه ومجيئه.

والثاني: الصفاتُ الذاتية، وهي الملازمةُ لله ﷻ، فلم يزلْ الله ولا يزالُ متصفًا بها كالسمع والبصرِ واليدين والوجه والعلو والعينين.

ثم نبَّهَ إلى أنَّ الصفاتَ الثبوتية قد يجيءُ منها ما يكونُ ذاتيًا باعتبارٍ فعليًا باعتبارٍ كصفةِ الكلامِ لله ﷻ:

فهو صفةٌ ذاتيةٌ باعتبار أصلها: أي نوعها؛ فإنَّ الله لم يزل مُوصوفًا بتلك الصِّفة، فهي ملازمةٌ له.

وباعتبار تجددِ أفرادها أي آحادها، فإنَّها صفةٌ فعلية؛ فإنَّ الله ﷻ تكلَّمَ بالتوراةِ قبل الإنجيل، وتكلَّمَ بالإنجيلِ قبل القرآن، وتكلَّمَ بالقرآن بعدهما.

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ

« وَاعلَمْ لَدَىٰ الإثباتِ أَنَّهُ مُنِعْ ... شَيئانِ مَحذورانِ أَنصِتْ وَاستَمِعْ»

الأَوَّلُ: التَّمثيلُ بِالْعِبادِ ... وَذاكَ جُرمٌ بَيِّنُ الْفَسادِ

فَلَيسَ مِثلَ اللهِ شَيءٌ فافهَم ... «فِي ذاتِهِ أو وَصفِهِ فلتَعلَم»

وَالآخَرُ: التَّكييفُ وَهْوَ باطِلُ ... «لأَنَّهُ بِغَيرِ عِلمٍ حاصِلُ»

إِذْ كُلُّ طُرْقِ الْعِلمِ بِالْكَيفِيَّهْ ... لِذاتِهِ مَجهولَةٌ مَنفِيَّهْ

«وَاذكُرْ جَوابًا لِلإمامِ مالِكِ ... فإِنَّهُ سَبيلُ كُلِّ سالِكِ»

«إِذ قالَ إِنَّ الاستِوا لا يُجهَلُ ... مَعنًى وَلكِنْ كَيفُهُ لا يُعقَلُ»

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ السادسةَ من قواعدِ صفاتِ الله ﷻ، ومُضَمَّنُها: **ما ينبغي التزامهُ عند إثباتِ الصِّفات**، فمثبتةُ الصِّفاتِ يلزمُهم في تحصِيلِ الإيمانِ الكاملِ بِها أمران:

أحدُهما: نفيُ تمثيلُ صفاتِ اللهِ بصفاتِ خلقه.

والمرادُ بالتَّمثيل: بيانُ كُنهِ الصِّفةِ بذكرِ مماثلٍ لها، والكُنهُ هو الحقيقةُ.

والثاني: نفيُ التَّكييفِ، والمرادُ به بيانُ كنه الصِّفة.

وإنَّما لزمَ مجانبةُ التَّمثيل والتَّكييف؛ فلا يصحُّ الإيمانُ إلا بالتزام مجانبتهما؛

- لأنَّ اللهَ ليس كمثله شيءٌ في ذاته ولا في صفاته.
- ولأنَّ علمنا بكيفيةِ صفاته محجوبٌ عنا لجهلنا بالطُّرقِ المؤديةِ إليها.

ثم ذكرَ الجوابَ الأمثلَ في هذا، وهو جوابُ الإمامِ مالكٍ الذي رواهُ الدَّارميُ في «الرَّد على الجهمية» وغيرُه، أنَّه قال لـمَّا سُئِل عن الاستواء: «**الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ**»، قال الذهبيُ في «العلو»: «إنَّ هذا ثابتٌ عن مالك».انتهى، وهو أصلُ الباب.

وقد ثبتَ مِثلُه عن غيره، فروى الخطيبُ في «تاريخ بغداد» عن محمَّد بن إسماعيل التِّرمذيُ أنَّه قال: «**النُّزُولُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ**».

فهي جادةٌ واحدةٌ، فيجبُ على العبدِ أن يردَّ العلمَ بكيفيةِ صفةِ اللهِ ﷻ إليه.

وقول الإمام مالك: «**وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ**»، لم يُرِد به أنَّ الصِّفاتِ لا يُسألُ عنها، بل سياقُ القصَّةِ يُبيِّن أنَّ مالكًا أرادَ أمرًا خارِجيًّا عن السُّؤال؛ إذ عرفَ قصدَ الرَّجلِ في التَّشغيبِ أو الفتنةِ، فنهاهُ عن السُّؤال، وبيَّن

أنَّ امتِّحانِ النَّاس في أبوابِ الاعتقادِ بدعةٌ.

والسُّؤالُ عن الصِّفات نوعان:

الأول: سؤالٌ عمَّا لا يُدْرَكُ منها، وهو السُّؤالُ عن الكيفِ، فهذا مُحَرّمٌ لأصلهِ.

والثاني: سؤالٌ عمَّا يُدْرَكُ منها، وهو السُّؤالُ عن ثبوتها أومعناها: كأن يسألَ أحدٌ هلْ هذه من صفاتِ الله أم لا، أو يسألُ عن معناها، فهذا يجوزُ، بل من العلمِ النَّافع إلا لقصدٍ خارجٍ عن ذلك: كالتَّعنتِ، أو إعجازِ الخلقِ، أو عدمِ ملائمةِ المقامِ لهُ.

لطيفةٌ: وأذكرُ أنَّ الشيخ محمَّد ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ سُئِلَ عن صفةٍ من الصِّفات الإلهية المشكلة الَّتي فيها بحث وكلامٌ طويل، فغضب رَحِمَهُ اللَّهُ، وزجر السَّائِلَ زجرًا شديدًا!

وذلك لأنَّه كان يوجدُ في المجلس من هو مبتدئٌ في الطَّلب فضلًا عن العوام؛ فلمَّا سألَ عن مثل هذا في مجلسٍ عام، زجره عن سؤاله لأجل هذا المعنى، فالبحث في ذلك من العلم الذي لا تُدركه جميعُ عقول الخلق، وأنتم تحفظون عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْقِلُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟**».

والغريب أنَّ البعض يقول: لو أجابه الشيخ، ما له حق!.

وإنَّما القائلُ هو الذي ليس له حق؛ لأنَّه أولى أن يؤدِّبه؛ فالعلم أدبٌ وليس مُجَرَّدَ معلومات، وإذا لم يعلم الإنسان كيف يأخذ العلم لن يستطيع أن يعرف كيف يبُثه، وحينئذٍ يحصلُ من بثه للعلم بلاءٌ، وهذا هو الواقع اليوم، وقد كان بعض السلف يقول: «نعم وزير العلم العقل»، ولذلك لـمَّا فُقِد العقل في بث العلم، وظهر هذا في مظاهر عدة في التَّعليم ساءت حال المتعلمين، فضعفَ إدراكهم للعلم، ووقع التشويش في المعارف الشرعية.

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ

«وَاعلَمْ بِأَنَّ الأَصلَ فِي الصِّفاتِ ... تَوقِيفُهَا عَلَى ادِّراكِ الآتِي»
إِمَّا بِتَصرِيحٍ كَوجهِ اللهِ ... «أَوْ يَدِهِ أَو عِزَّةِ الإِلهِ»
أو كَونِها قَد ضُمِّنَتْ فِي الاسمِ ... كالْوَصفِ بالْحَياةِ أو بالْعِلمِ
أو صَرَّحَ الْمَولَى لَها بالْفِعلِ ... كَالْمَسْكِ، أو مَجيئِهِ للفَصلِ

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ السابعةَ من قواعدِ صفات الله ﷻ، ومُضَمَّنُها: **بيانُ طُرقِ إثباتِ الصِّفة**، وردَّها إلى ثلاثةٍ:

الأول: التَّصريح بها بِذكرها في النَّقل: كالوجه واليدين والعزةِ والرحمةِ وغير ذلك.

والثاني: دلالةُ الاسم عليها بِتَضَمُّنِه لها: كاسم الرحيم دالٌّ على صفةِ الرَّحمةِ، واسمُ الكريم دالٌّ على صفةِ الكَرَم.

والثالثُ: التَّصريحُ بالفعلِ أو ما تعلقَ به؛ كاسمِ الفاعل.

فمن ذلكَ صفةُ الـمَسْكِ في قوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾[الحج: ٦٥].

أو صفةُ المجيءِ كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر: ٢٢].

أو صفةُ الانتقامِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[السجدة]، فالَّذي دَلَّ على صفةِ الانتقامِ اسمُ الفاعل في ﴿مُنتَقِمُونَ﴾.

إذا عُلِم ما تقدَّمَ من قواعدِ الأسماءِ والصفاتِ، فإنَّ ممَّا يُنَبَّهُ إليه أنَّ المتكلمين في هذا البابِ لم يطَّرِدوا قواعده، بل استعملوا قاعدةً في بابٍ دونَ آخر.

ومن ذلك أنَّكم علمتم أنَّ من قواعدِ الصِّفات أنَّ منها صفاتٍ ثبوتية ومنها صفاتٍ منفية، وكان حقًّا في التقعيدِ أن يُذكرَ أنَّ الأسماءَ منها مثبتٌ ومنها منفيٌّ، كما أشارَ إلى ذلكَ أبو العباس بن تيمية بقوله في «الواسطية»: «**قَدْ جَمَعَ فِيمَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ**».

فالأسماءُ منها منفيٌّ ومنها مثبتٌ، والنَّفيُ مسلطٌ على المعنى كما سبقَ بيانه كالسَّلامِ والقدوس، فإن معناها الـمُضَمَّن لها يدلُّ على نفي النَّقائصِ والعيوب عن الله.

ومن ذلكَ أيضا أنَّه في بابِ الأسماءِ ذُكِرَ عدَدُها وأنَّها غيرُ محصورةٍ، وفي باب الصِّفات لم يذكرْ عددُها،

وهي غيرُ محصورةٍ أيضا.

فتارةً تُذكرُ القاعدةُ في أحدِ البابين دونَ الآخر مع اشتراكِهما في القاعدةِ.

وكتاب «القواعدُ المُثلى» للعلامة ابن عثيمين مِن أحسنِ ما صُنِّف؛ إلَّا أنَّهُ يحتاجُ إلى استكمال.

فائدة: وأذكر أحد مشايخنا الشيخ عبد العزيز اليحيى له «منظومة» لطيفة في العقيدة، وهو الوحيد الَّذي أشارَ في جميع متون العقيدة إلى: أنَّ الصفات لا عدد لها، وأنَّها غيرُ محصورة، وقد يوجدُ في الأنهار ما لا يوجدُ في البحار.

والشيخ عبد العزيز اليحيى رئيس قضاة الإحساء سابقًا، وهو رجلٌ مُعَمَّر لا زالَ ممتَّعًا بحياته[1] ويستقبلُ النَّاس بعدَ صلاةِ المغرب في بيته غالبًا، فالَّذي يريدُ أن يستفيد فليقرأ عليه هذه المنظومة.

(١) [قال مُحرره: كان تسجيل هذا الدَّرس في سنة ١٤٣١ وقد توفي الشيخ عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ يوم الأحد ١١ محرم سنة ١٤٣٤.]

قال الناظِمُ وفقـهُ اللّٰه:

[البَابُ الثَّالِثُ]: قَواعِد فِي أَدِلَّةِ الأَسماءِ وَالصِّفاتِ ؛ [وَتَحتُهُ أَربَعُ قَواعِد]

هذا هو القسمُ الثالثُ من القواعدِ المتعلقةِ بهذا الباب، وهي قواعدُ في أدلَّـةِ الأسـماءِ والصِّـفات، وعـدةُ هذه القواعد أربعٌ.

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ الأُولَى

أَدِلَّـــةُ الصِّـــفاتِ وَالأســـماءِ ... نُصـــوصُ وَحْيَيْنـــا بـــلا امتِـــراءِ
« فمـــا أتـــىٰ بـــالنَّفي فيهمـــا انفِـــهِ ... وَإِنْ أتـــىٰ الإثبـــاتُ قَطعًـــا خُـــذْ بـــهِ »
أَمَّـــا الَّـــذي لـــم يـــأتِ بالـــدَّليل ... فإنَّـــــهُ يَحتـــــاجُ للتَّفصـــــيل
فيُقبَـــلُ الْمَعنـــىٰ الصـــحيحُ الْكامِـــلُ ... وَينتَفـــي الْمَعنـــىٰ السَّـــقيمُ الْباطـــلُ
« لِكنَّمـــا اللَّفـــظُ يَكـــونُ مُوقَفـــا ... هـــذا هُـــوَ الْحَـــقُّ فَـــدَعْ عَنـــكَ الْجَفـــا »
مِثـــالُ ذاكَ: مـــا يُقـــالُ فِـــي الْجِهَـــهْ ... لأيِّ مَعنًـــــىٰ مِنهُمـــــا مُوَجَّهَـــــهْ
فـــإنْ أرَدتَ السُّـــفلَ فهْـــوَ باطِـــلُ ... وَإنْ أرَدتَ الْفَـــوقَ فَهْـــوَ كامِـــلُ

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الأولى من قواعـدِ الأدلـةِ في أدلـةِ الأسـماءِ والصِّـفات، ومُضَـمَّنُ هـذه القاعدة هو: **أنَّ عمودَ دلائل الأسماء والصفات القرآن والسنَّة**، فنصوصُ الوحي هي الحاكمةُ فيه، فما أتـى مثبتًـا فأثبِته، وما أتى منفيًّا فانفِهِ، وما خرجَ عنهُما فإنَّه باعتبارِ اللَّفظِ يُنفى؛ لعدم وروده، وأمَّا باعتبار المعنـى فـإن كان المعنى حقًّا أُثبت، وإن كان المعنى باطلًا نُفِي.

مثالُه: لفظُ «الجِهة» عند من يقول: «إنَّ اللهَ في جهـةٍ»، فباعتبـار اللَّفـظِ يُنفـى ولا يُقبـل لعـدم وروده في الكتاب والسنَّة.

وأمَّا باعتبار المعنى فيُقالُ: إنَّ لفظَ الجهةِ لفظٌ مُجمل يشملُ معنيين:

أحدُهما: أنَّها جهةٌ تُحيطُ بالله، وهذا معنًى باطل.

والثَّاني: أنَّها جهةٌ يحيطُ بها الله، وهذه الجهةُ التي يحيطُ بها الله إن كان المرادُ بها السُّـفل فهـو باطـلٌ أيضـا، وإن كان المرادُ بها العلو فالمعنى صحيحٌ، فإنَّ المخلوقَ حيثُ ما كان فإنَّ اللهَ ﷻ منه في العلو.

قال الناظِمُ وفقهُ اللّٰه:

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيةُ

« وَاعلَمْ بأنَّ الأصلَ في الأدلةِ أنْ يُؤخَذَ الظَّاهرُ دونَ علَّةِ »
وَلَم يُرَدْ مِنها خِلافُ الظَّاهرِ إذ لَو أُريدَ بُيِّنَتْ للنَّاظِرِ

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الثانيةَ من قواعدِ الأدلَّة في الأسماء والصفات، ومحصَّلُها بيانُ: **أنَّ الأدلة يؤخذُ بظاهرها**.

والمرادُ بالظَّاهرِ هُنا: المعنى المتبادرِ من اللَّفظ الَّذي تعرفهُ العرب في لسانها مع تنزيه الله ﷻ؛

لأنَّ الله أنزلَ القرآنَ عربيًا، كما قالَ تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[الشعراء].

فقد خُطِبْنا فيما أنزلَ اللهُ من القرآن باللِّسان العربي، فنثبتُ ما يدلُ عليه اللِّسان العربي من معنًى للاسم أو الصِّفة.

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ

«وَاعلَمْ بِأَنَّ هَذِهِ الأَدِلَّةِ ... مَعلومَةُ الْمَعنَى سِوَى الْكَيفِيَّةِ»
فاللهُ أوحَى وَحيَهُ الْمُبينا ... عَلَى لِسانٍ واضِحٍ لَدَينا
وَلَم يُخاطِبْنا بِما لا يُفهَمُ ... بَل قَولُهُ فَصْلٌ مُبِينٌ يُعْلَمُ
فَنَفهَمُ الْمَعنَى الْمُرادَ مِنهَا ... وَالْكَيفَ لا نَعلَمُهُ وَالْكُنْهَا
لِذاكَ كانَ الأَمرُ بِالتَّفَكُّرِ ... فِي الْوَحيِ وَالتَّدقيقِ وَالتَّدبُّرِ
وَلا يَكونُ ذلِكَ التَّأَمُّلُ ... إِلا لِشَيءٍ مُمكِنٍ فيُعقَلُ
وَمِن هُنا فَمَذهَبُ الأَسلافِ ... مُستَخلَصٌ مِنَ الْمَعِينِ الصَّافِي
وَمَذهَبُ التَّفويضِ بِئسَ الْمَذهَبُ ... وَلَيسَ لِلأَسلافِ جَزمًا يُنسَبُ
بَل قَولُهُمْ فِي ذاكَ: «فَهمُ الْمَعنَى ... مِن غَيرِ تَكييفٍ كَما بَيَّنَّا»

ذكرَ النَّاظمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الثالثةَ من قواعدِ الأدلة في الأسماءِ والصفات، ومُحصَّلُها: **بيانُ أنَّ الظاهرَ المتبادرَ من اللفظِ مخصوصٌ بالمعنى في علمِنا دون الكيفية، فإنَّنا لا نعلمُها**؛ لأنَّ الصِّفاتِ لا تنفكُّ عن كيفياتٍ، ولكنَّنا لا نعلمُ كنهَ صفةِ الله ﷻ فنتوقفُ عنها، ولا نتجاوزُ إثباتَ المعنى إلى إثباتِ الكيف.

فمثلًا قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[طه].

فالمعنى المتبادر من اللفظِ فيما يتعلقُ بمعناهُ معلومٌ لنا، وهو الاستواءُ الَّذي تعرفهُ العرب في لسانها، وأمَّا الكيفُ الَّذي يتضمَّنه اللفظُ من جهةِ إثباتِ معناه فإنَّنا لا نعلمه، مع جزمنا بأنَّ لكل صفةٍ كيفًا، لكن علمنا يقصرُ عن معرفةِ كيفية صفةِ الله ﷻ، والله ﷻ لم يخاطبنا بكلامٍ لا نفهمه، بل خاطبنا بكلامٍ نفهمه وندركُ معانيه، ومن جملةِ ما ندركه ما لله ﷻ من الأسماء والصفات، فإنَّ الله أمرَنا بتدَبُّر كتابه، كما قال تعالى: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[ص]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [النساء: ٨٢].

ولا يُؤمرُ بتدبُّرِ ما لا يُعلِمُ معناه، فهذا منافٍ لحقيقةِ التدبُّر، كما أنَّ التدبُّرَ لا يمكنُ في ما لا تُدرَكُ حقيقته من الكيفياتِ، إذ لا يمكن التَّفكرُ فيها لحجبها، فبقي المأمورُ به هو المعاني.

وقولُ النَّاظم:

(لِذاكَ كانَ الأَمرُ بِالتَّفَكُّرِ ... فِي الْوَحيِ وَالتَّدقيقِ وَالتَّدبُّرِ)

وقعَ توسُّعًا في العبارة، وإلا على جهةِ الحقيقة الشرعية فإنَّ القرآن لا يُؤمرُ فيه إلا بالتدبُّر، أما التَّفكر فمُتعلَّقُه الآياتُ الكونية.

فاللهُ ﷻ إذا ذكرَ الآيات الكونية قال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾﴾ [الأعراف]، وقال ﷻ: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[آل عمران: ١٩١].

وأمَّا القرآنُ إذا ذُكِرَ فإنَّ المذكورَ معه هو التدبُّر، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩].

فصارت الآياتُ الكونية يأتي معها التَّفكر، والآياتُ الشرعية التي هي القرآن يأتي معها التدبُّر، ولذلك نقول: تدبروا القرآن، لأن الله ﷻ قال لنا: تدبَّروا، ولا نقول: تفكروا في القرآن.

وذلك لأنَّ **التَّفكر يُفضي إلى الإقرار بالربوبيةِ**، ولذلك يُذكرُ مع الآيات الكونية.

والتدبُّر يُفضي إلى الإقرار بالإلوهية، ولذلك يُذكرُ مع خطاب الشرع الآمر النَّاهي لنا، وهو القرآن الكريم.

ثم بيَّنَ أنَّ من المترتِّب على هذا تقديمُ مذهبِ السلف في إثبات الصِّفات بمعانيها التي تعرفُها العربُ في لسانها، أمَّا مذهبُ أهل التَّفويض الَّذين يقولون: إنَّ الله خاطبنا بكلامٍ لا نفهمُ معناه، فنحن لا نثبت معنى الصِّفة بل نردُّ علمها إلى الله ﷻ، فهم يردُّون العلمَ في المعنى والكيفية، ومقتضى هذا أن يكونَ ما أثبته الله ﷻ لنفسه من الكمالات ليسَ له معنًى نعقلُه.

ومن أعظمِ مقاصدِ الشرع في الأسماءِ والصِّفاتِ ملءُ القلوبِ بكمالاتِ الله ﷻ؛ لتعظُم محبتُها له.

فالمفوضة يقولون: نفوضُ إلى الله العلم بمعنى الصِّفة والكيفية، فنحنُ لا نعلمُ معناها ولا نعلمُ كيفيتها.

ولكنَّ أهل السنَّة يقولون: نفوّضُ الكيفيةَ دون المعنى؛ لأنَّ الله ﷻ لا يمكن أن يخاطبنا بشيءٍ لا نعقلُه، ثم إنَّ مخاطبتنا بآياتِ الأسماء والصفات المرادُ بها أن تملأُ القلوبُ بتعظيم الله وإجلاله ﷻ، وكيفَ تملأُ بتعظيمه وإجلاله وهي لا تعرفُ معاني ذلكَ كما يقولُ أولئكَ؟!

قال الناظِمُ وفقهُ الله:

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

«وَاعلَمْ بِأَنَّ الْظَّاهِرَ: الْمُبْتَدِرُ ... مِنَ الْمَعَانِي، فَهْوَ حَقٌّ يُؤثَرُ»
وَذاكَ حَسْبَ الْوَضعِ فِي السِّياقِ ... وَما أَتَىٰ فِي السَّبقِ وَاللِّحاقِ
فَاللَّفظُ قَد يُفيدُ مَعنًىٰ تارَهْ ... وَقَد يُفيدُ غَيْرَهُ فِي تارَه
كَلَفظِ (قَريَةٍ) أَتَىٰ للسَّاكِنِ ... بِها، كَما قَد جاءَ للمَساكِنِ
فاقرَأْهُما فِي سُورَةِ الإسراءِ ... وَالْعنكبوتِ يا أخا الْوَفاءِ

ذكرَ النَّاظِمُ -وفقهُ الله- القاعدةَ الرابعةَ من قواعدِ الأدلة في الأسماء والصفات، وهي **الإعلامُ بأنَّ الظَّاهرَ المتبادرَ من المعاني حقٌّ ثابتٌ صحيح**.

ولكن لابد من ملاحظةِ السِّياق وما أتى في السَّبقِ واللحاق؛ لأن اللفظَ قد يكونُ له معنىً على الإنفراد، و يكونُ له معنىً آخر مع الإضافةِ، كما مَثَّل في لفظ القريةِ في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا﴾[الإسراء: ٥٨]. الآية، وقال: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾[العنكبوت: ٣١].

فتارةً يُرَادُ بالقريةِ المساكن، وتارةً يُرَاد بالقريةِ السَّاكن، كما قال:

كَلَفظِ (قَريَةٍ) أَتَىٰ للسَّاكِنِ ... بِها، كَما قَد جاءَ للمَساكِنِ

فاللفظُ له معنًى مع الإنفراد، وله معنىً مع التركيب، وإذا لم يُلاحظ الإنسانُ هذا وقعَ في الغلط، وافتراعَ الأحكامِ التي لم يقلْ بها قائلٌ قبلَه في دلالةِ النصوص، وإذا وقعَ الخلطُ في هذا وقعَ الغلطُ على الشريعة.

مثاله كما مثلته لكم فيما سلف: لفظُ «اللهو».

فإن لفظ «اللهو» على الإنفراد يقع على معنى اللعب والتمتع، ولذلك قال النبي ﷺ: «**كُلُّ [شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ] ابْنُ آدَمَ حَرَامٌ إِلَّا ثَلَاثًا: مُلَاعَبَةُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَرَمْيٌ عَنْ قَوْسِهِ، وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ**». الحديث.

لكن «لهو الحديث» على التركيب معناه الغِناءُ، والدَّليلُ أنَّ ابن مسعود رضي الله عنه فسَّرَ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦] فقال: «**وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، هُوَ: الْغِنَاءُ**».

فهذهِ دلالةٌ للفظِ باعتبارِ التركيب، فـ«لهو الحديث» له معنىً، لكن «اللهو» وحده له معنىً آخر، وابن مسعودٍ أعلمُ بكتاب الله ﷻ ممَّن بعده، وهو قد أقسمَ على ذلك، فإذا جاءَ متكلمٌ، وقال: اللهو يُطلق على اللعب وما ليس مُحَرمًا، قلنا: هذا «اللهو» فقط، وليس «لهو الحديث»، فـ«لهو الحديث» له معنىً آخر، فلابدَّ

أن يلاحظ الإنسانُ دلالاتِ السِّياق، حتى لا يقعَ على الشريعةِ في الغلطِ.

ومثالهُ الآخر ما ذكرت لكم فيما سلف في قوله الله ﷻ: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾[يس: ٣٠]

فهذه الآية هل تدل على صفة الحسرة؟

الجواب: لا. لأنَّ اللهَ لم يقل: يا حسرتي، ولم يضفها لنفسه ﷻ، فليست صفةً من صفاته ﷻ.

فلابُدَّ من وعي هذا حتى لا تقع في الغلط.

قال الناظِمُ وفقهُ اللهُ:

خاتِمَةٌ[1]

وَفِـــي خِتَـــامِ الـــنَّظْمِ لِلْكَـــلَامِ أَدْعُـــو بِكُـــلِّ الْخَيْـــرِ لِلْإِمَـــامِ
فَأَعقـــبَ الْمـــولىٰ لـــه بالْجنَّـــهْ فإنـــهُ ربٌّ عظـــيمُ الْمِنَّـــهْ
هـــذا و صـــلَّىٰ اللّـــهُ ثـــمَّ ســـلَّمْ عَلَـــىٰ النبـــيِّ الْهاشـــمِيِّ الْأكـــرَمْ

وبهذا ينتهي شرحُ الكتابِ على نحوٍ مختصر يفتحُ موصده ويبيِّنُ مقاصده.

اللهم إنَّا نسألكَ علمًا في يُسر، ويسرًا في علم. وبالله التوفيق.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على عبده ورسولِه محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين.

---

(١) بَقِي مِن كِتابِ الشَّيخِ العُثَيمِين رَحِمَهُ اللهُ:

١- البابُ الرَّابعُ: شُبُهاتٌ وَالجوابُ عَليها (صَفْحَة: ٩٣)؛ وَهُو بِمَثابَةِ تَطبيقٍ لِهَذِهِ القَواعِدِ عَلىٰ بَعضِ النُّصوصِ.

٢- الرَّدُّ علىٰ الأَشاعِرَةِ (صَفْحَة: ١٣٩).

٣- حُكمُ أَهلِ التَّأويلِ (صَفْحَة: ١٤٨).

٤- مَبحَثٌ فِي مَعِيَّةِ اللهِ لِخَلقِهِ (صَفْحَة: ١٥٥).

سالم موقع التفريغ للدروس العلمية والبحوث الشرعية www.attafreegh.com